Received : 9/ 7 / 2024 Accepted : 28 / 7 / 2024 Published : 10 / 7 / 2025

الوجوب عند ابن الوراق (ت 381هـ) في كتابه علل النحو (دراسة نحوية)

م.م.نسرين مهدي نجم

nisreen.m.najam@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية

الملخص

شغلت قضية الوجوب في النحو علماء العربية؛ إذ يُعد أحد الأحكام النحوية الأصيلة إلى جانب الجواز والامتناع. حيث يشكل ركيزة أساسية لفهم بنية اللغة وتركيبها، لأنه من القواعد الرئيسة التي تنظم استخدام الكلمات وترتيبها في الجملة بدقة ما يجعله أحد العناصر الضرورية لفهم القواعد اللغوية وتطبيقها بشكل صحيح، يساعد الحكم الواجب على تأكيد التزام الشخص بأداء التركيب بالطريقة الصحيحة وبذا يؤثر المعنى تأثيراً حيويًا في تحديد وتوضيح الحكم الواجب، مما يجعل الكلام أكثر وضوحًا ودقةً وفهمًا للمتحدث والمستمع على حد سواء في الجمل وفقاً للضوابط والقواعد اللغوية، يهدف هذا البحث إلى دراسة الحكم الواجب في تحديد الصيغة النحوية الصحيحة التي تساهم في بناء الجمل بشكل دقيق وواضح يظهر للحكم الواجب أهميته بوصفه أداة أساسية في بناء الجمل وتنظيم التعبير في اللغة، مما يجعله أساساً لفهم واستخدام المعاني، وهذا يعني أن الحكم الواجب يساهم في إبراز الكلام وتوضيحه لدى المتكلم. سيتم توضيح ذلك من خلال الأمثلة التطبيقية التي سيتناولها البحث

الكلمات المفتاحية: الوجوب، ابن الوراق، النحو

The obligation according to Ibn al-Warraq (d. 381 AH) in his book “Illal al-Nahwah” (A Grammatical Study)

Inst.Lect. Nisreen Mahdi Najam

Al-Mustansiriyah University, College of Education , Department of Arabic Language

Abstract

The issue of obligatory grammar occupied Arabic scholars, as the obligation is one of the original grammatical provisions along with permissibility and abstinence, because it is a fundamental pillar for understanding the structure and structure of language, as it is one of the basic rules that regulate the use of words and their order in the sentence accurately, and this research aims to study the due judgment in determining the correct grammatical formula in which words and sentences must be, which contributes to the clarity of meaning and ease of expression, to show how the meaning contributes to highlighting and clarifying speech in the speaker, This will be done through the practical examples covered by the research.

Keywords: Aljujub، Ibn Al-Warraq ، Grammar

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد فيُعَدُّ النحو العربي من العلوم اللغوية الأساسية التي تُعنى بدراسة قواعد اللغة العربية وضبطها، بهدف فهم النصوص بدقة والتعبير عنها بوضوح ومن بين الموضوعات المحورية في هذا العلم يأتي الحكم الواجب، الذي يُعَدُّ أحد القواعد الأساسية التي تحدد كيفية بناء الجملة العربية بصورة صحيحة ومفهومة، بحيث يصبح لزامًا على المتكلم اتباعها لضمان صحة التعبير وسلامة المعنى.

تتجلى أهمية الحكم الواجب في النحو العربي في دوره المحوري في الحفاظ على جمال اللغة العربية ودقتها، فهو يسهم في توضيح المعاني وتيسير الفهم مما يتيح للمتكلمين والكتّاب استخدام اللغة بشكل صحيح ومؤثر. وبالإضافة إلى ذلك، يُمَكِّنُ الدارسين من تحليل النصوص اللغوية والأدبية بعمق، وفهم أبعادها المختلفة، ومن ثمة تعزيز قدراتهم اللغوية والتعبيرية.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

اقتضت طبيعة البحث أنْ يُقسم على مبحثين يسبقهما توطئة بعنوان: (ابن الوراق سيرته ومؤلفاته)، وتتلوهما نتائج، أمّا المطلبان اللذان ستدور حولهما فكرة البحث فسنبين عن طريقهما أهمية (الحكم الواجب في القواعد) وسيكون المطلب الأول: تحت عنوان: الحكم الواجب في الأسماء وقد تطرقت فيه إلى ذكر المسائل التي ورد فيها الحكم الواجب في الأسماء، أمّا المطلب الثاني: فسيحمل عنوان: الحكم الواجب في الأفعال. ولم تكن هذه الدراسة شاملة لجميع مسائل الحكم الواجب، وإنما كانت دراسة انتقائية، وهكذا نكون قد بينا أهم ما يسعى إليه هذا البحث.

وأخيراً آمل أنْ ينتفع القراء من هذا البحث ومن المعالجات التي كشفت عن طريقها أهمية الأحكام الواجبة عند ابن الوراق.

مدخل

ابن الوراق (سيرته ومؤلفاته)

هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، البغدادي، المعروف بـ(ابن الوراق)، يكنى بأبي الحسن، فقيه، اصولي، نحوي ،امام في العربية، وعالما بالنحو وعلله (القفطي، 1955، صفحة 165) (الفيردز ابادي، 1972، صفحة 227) (السيوطي ا.، 1965، الصفحات 129– 130)، لم تذكر لنا كتب التراجم سنة ولادته، وكل ما يُعرف عن أسرته أن أصله من بغداد (ابن الوراق، 1999، صفحة 12).

أما نسبه الوراق فنسبة إلى حرفة الوراقة التي يبدوا أن جده أو والده كان يمتهنها وقد احترف فيها حتى نسب إليها لأن العالم ((إذا لم يكن فقيها صاحب منصب، ولم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 11) ، أما ابن الوراق فيقال فيه الكاغدي (ابن الوراق، 1999، صفحة 12) ، تتلمذ على يد علماء عصره وأخذ منهم علوم العربية، ولم تذكر لنا مصادر الترجمة عن شيوخه سوى إشارة عابرة قالها السيوطي (ت 911هـ): ((قال ابن النجار: قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم)) (السيوطي ا.، 1965، صفحة 130) ، يبدو أنه تتلمذ على يد شيخه الوحيد الذي رواه لنا محقق كتاب (انباه الرواة) للقفطي ولكن عن ابن مكتوم بقوله: ((قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن مقسم وروى عنه)) (القفطي، 1955، صفحة 165) ، لم تذكر لنا مصادر الترجمة عن تلاميذ الوراق سوى ما ذكره السيوطي بقوله: ((قرأ عليه أبو علي الأهوازي، وروي عنه)) (السيوطي ا.، 1965، صفحة 30) ، أمّا مؤلفاته فترك ابن الوراق عددا من المؤلفات في اللغة والنحو ذكرها من أرخو له وذكر بعضها هو، غير إننا لم نجد سوى كتاب واحد وهو "علل النحو" ونحن الآن بصدد الحديث عنه، ولا نعلم ما هو سبب ضياع مؤلفاته أو عدم رواجها

ويعود السبب الى احتمالين :

1– غيرة بعض معاصريه امتدت الى بعض كتبه فأوعز بعض الدارسين بإخفائها أو العبث بها

2–حرصه على مؤلفاته وخوفه عليها فيُتوقع أنه وضعها فوق رف من رفوف مكتبته فلم يستطع أحد الوصول اليها، ومن ابرز هذه المؤلفات: شرح كتاب سيبويه، ذكره ابن الوراق في كتابه علل النحو بقوله: ((وقد بينا في شرح كتاب سيبويه الكلام في هذا والخلاف فيه)) "علل النحو" وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا وذكره إسماعيل باشا باسم "العلل في النحو" الفصول في نكت الأصول، "منهاج الفكر في الخلي"، "الهداية"، (ابن الوراق، 1999، الصفحات 15–18) ، وقد أجمعت المصادر أنَّه توفي سنة (381هـ) (الفيردز ابادي، 1972، صفحة 227) .

المبحث الأول

الحكم الواجب في الأسماء.

الوجوب هو التزام كامل بقاعدة أو حكم معين، بحيث لا يُسمح بأي شكل من الأشكال بمخالفة هذا الالتزام أو اتباع بديل آخر، وهذا يعني أن الالتزام ثابت وضروري بتكوين جمل تتبع القواعد النحوية بشكل دقيق بحيث تكون الجمل فصيحة وصحيحة، و بذا أود القول: إنَّ الحكم الواجب هو((الانتحاء بما يقرب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجها آخر)) (اللبدي، 1985، صفحة 238)، وخلاصة الكلام أنَّ الحكم النحوي الواجب هو حكم لا يقبل التأويل أو التغيير، بل يجب اتباعه كما هو منصوص عليه في القواعد النحوية، هذا الالتزام يجعل الأمر الواجب مشابهًا للفرض في الفقه، حيث يكون الفرض إلزاميًا ولا يقبل التهاون أو التجاوز.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

وبما أن هنالك مسائل ذكرها ابن الوراق تتحدث عن الحكم الواجب في الأسماء في كتابه ستسلط الباحثة الضوء على تحليل بعض الأمثلة النحوية، وقد ارتأت الباحثة اعتماد منهجية محددة في ترتيب مسائل هذا البحث، سيتم ترتيبها وفقا للتسلسل والموضوعات التي قدمها ابن مالك في ألفيته:

1- وجوب الترتيب بين المبتدأ والخبر.

الأصل في الجملة الإسنادية أن تتكون من مبتدأ وخبر، وهذا هو الترتيب القياسي عند النحويين، يجب أن يتقدم المبتدأ على الخبر لأنه المحكوم عليه والمحكوم عليه يجب أن يأتي قبل الحكم حتى يتمكن السامع أو القارئ من التعرف عليه وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم عليه (يحيى، 2015، صفحة 72) ، إلا أن هناك حالات تجعل الالتزام بالترتيب الأصلي واجباً لا يجوز العدول عنه، منها عندما يكون المبتدأ والخبر متساويين في الرتبة؛ إذ لا يوجد مسوغ لتقديم الخبر على المبتدأ، كذلك إذا كان المبتدأ اسم شرط أو استفهام ، في هذه الحالات يجب أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وبذا نجد أن النحويون يشيرون إلى وجود علاقة وثيقة بين الرتبة والوظيفة النحوية، فهم يرون أن الترتيب الأصلي للمبتدأ والخبر يعزز من وضوح الجملة ويفسر دور كل عنصر بوضوح، لتجنب اللبس (ابن عصفور، 1972، صفحة 85) ، وسار الوراق على ما سار عليه السابقون وقد ألمح إلى وجوب تقديم المبتدأ بقوله: ((يكون العامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعًا، وإنما وجب ذلك، لأن المبتدأ لا ينفك من الابتداء، فلا يصح للخبر معنى إلا بمقدمتهما جميعًا، فوجب أن يكونا جميعًا العاملين وكلا القولين جيد)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 264).

نلحظ من نص الوراق أن الالتزام بالترتيب الأصلي للجملة الإسنادية يعزز من وضوح المعنى وسهولة الفهم، ولكنه ليس قاعدة صارمة في كل الحالات؛ لأن هناك مرونة في تقديم الخبر على المبتدأ في بعض السياقات؛ سوى لتحقيق أغراض بلاغية أو لتجنب اللبس، بشرط أن تكون هذه التغييرات مدعومة بالسياق والمعنى المراد إيصاله، وبذلك فإن العلاقة بين الرتبة والوظيفة النحوية هي أساس لتحديد متى يجب الالتزام بالترتيب الأصلي ومتى يمكن العدول عنه.

2- وجوب رفع اسم كان.

تُعتبر الأفعال الناسخة من الأدوات النحوية المهمة التي تؤثر في حركة المبتدأ والخبر؛ لأنها ترفع المبتدأ (اسمها) وتنصب الخبر، ويعد هذا الترتيب طبيعيا لأنه يعكس القواعد التي وضعها النحويون، على الرغم من هذا الترتيب إلا أنه يجوز أن يتقدم خبر "كان" وأخواتها على اسمها، وكذلك يمكن أن يأتي الخبر قبل الفعل والاسم، كما في المثال "قائما كان زيدٌ" أو يتوسط بين الفعل والاسم مثل: "كان قائما زيد" (ابن جني، اللمع في العربية، 1988، الصفحات 36- 37) ، لذا نجد أن الترتيب بين التراكيب له دور كبير في إبراز المعنى، إلى جانب ذلك تؤثر العلامة الإعرابية تأثيراً كبيرًا في توجيه الدلالة النحوية.؛ لأنها تساعد في تحديد العلاقة بين الكلمات والجمل، مما يسهم في فهم المعاني المقصودة بشكل أوضح وأدق، وقد أشار الوراق الى علة رفع اسم كان بقوله: ((قال قائل: لم وجب لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وليست بأفعال مؤثرة، وإنما يخبر عنه بها عمّا مضى، ويخبر عمّا يستقبل، ولا يخبر أنه قد وقع فعل على مفعول، نحو قولك: "كان زيد قائما"؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما كانت عبارة عن الجمل، وجب من حيث كانت أفعالًا أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية، فوجب أن ترفع أحد الاسمين، ليكون المرفوع كالفاعل، وتنصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 245).

يوضح لنا النص أن هذه الأفعال جزءًا من الجملة الفعلية، ويجب أن تأخذ حكم الأفعال فيما يخص التأثير على ما بعدها، إذا لم تعمل في الأسماء والأخبار، فإننا سنحصل على جملة تحتوي على اسمين مرفوعين بدون ربط نحوي أو تنسيق، ولضمان الانسجام النحوي يجب أن نرفع أحد الاسمين ليكون بمثابة الفاعل، وننصب الاسم الآخر ليكون بمثابة المفعول به، وهذا التركيب يحقق التوازن النحوي فالمثال الذي ورد في النص "كان زيد قائمًا"، يوضح مراعاة قصد المتكلم وعنايته بالتركيب هي التي تحدد صياغة التراكيب والوظائف النحوية، إذ يُعد الكلام الذي أولاه المتكلم اهتمامًا خاصًا مقدمًا على غيره، لأنه يعكس رغبة المتكلم في إيصال معنى محدد إلى السامع، فالجزء الذي يهتم المتكلم بوضعه في بداية التركيب يكون ذا أهمية خاصة ويؤدي هذا الترتيب إلى إيصال الرسالة بشكل أكثر فعالية (توفيق، 1971، صفحة 83).

وخلاصة الكلام تبين لنا أن الأفعال الناسخة تتبع قواعد معينة لضمان سلامة الجملة واستمرار فهمها بطريقة صحيحة، عن طريق رفع الاسم الأول (الذي يُشبه الفاعل) ونصب الخبر (الذي يُشبه المفعول به).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

3- وجوب كسر همزة (إن) في الابتداء.

حركة همزة إنّ من المسائل النحوية التي يكثر فيها الخطأ إلا أن النحويين حددوا حركة همزة "إنّ" بناء على قاعدة عامة مفادها أنه إذا كان بإمكان تأويل جملة (إن واسمها وخبرها) بمصدر يؤدي معناها ويقوم بوظيفتها النحوية تُفتَح همزتها نحو: "يسرني أنك مجتهد"، أي: "يسرني اجتهادُك". وإذا لم يمكن ذلك ممكنا تُكسَر همزتها نحو: "إن العلم نافع"، ومع ذلك هناك تراكيب معينة يمكن فيها تأويل جملة بمصدر وتحتمل وجهًا آخر لا يمكن فيه ذلك، ومن ثم يجوز في الهمزة الفتح أو الكسر، ومن مواضع الكسر إذا وقعت إن ابتداء نحو: "إن زيدا قائم" ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول "أنك فاضل عندي" بل يجب التأخير فتقول: "عندي أنك فاضل" وأجاز بعضهم الابتداء بها، وإذا علق عنها باللام نحو: "علمت إن زيدا لقائم" فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو: "علمت أن زيدا قائم"، (المبرد، 1994، الصفحات 348- 349) (ابن عقيل، الصفحات 311 - 315)، وأشار ابن الوراق الى وجوب كسر همزة (إنَّ) في الابتداء بقوله: ((قال قائل: لم وجب أن تكسر (إن) في الابتداء؟ قيل: للفصل بينهما، أعني: بين (إن وأن)، فإن قال قائل: فما الحاجة إلى الفصل بينهما؟ قيل له: لأن (أن) المفتوحة وما بعدها في تقدير اسم، والمكسورة لا تكون مع ما بعدها اسما، فلما اختلف حكمهما، وجب الفصل بينهما. فإن قيل: فلم خصت بالكسر، وخصت الأخرى بالفتح؟ قيل له: لأن الكسر أثقل من الفتح، و(أن) المفتوحة قد قلنا: إنها وما بعدها اسم، فقد طالت بصلتها، والمكسورة مفردة الحكم، فهي أخف منها، فوجب أن يفتح الأثقل، ويكسر الأخف ليعتدلا)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 446).

عالج ابن الوراق مسألة نحوية تتعلق بتشكيل حرف "إن" في بداية الجملة وسبب كسر "إن" في الابتداء؛ لأنه يستخدم للفصل بين "إن" و "أن"، ويعد هذا الفصل ضروريا لتمييز بين الاثنين، سبب الحاجة إلى الفصل يعود إلى أن "أن" المفتوحة تُعامل كأنها اسم مع ما يأتي بعدها، مما يجعلها تصبح أطول في سلسلة المعنى وأكثر تعقيداً، ولذا تفتح لتكون أخف في النطق، أما "إن" المكسورة فأنها لا تُعامل كأنها اسم مع ما يأتي بعدها، بل تأتي في بداية الجملة وتكون لها وظيفة مختلفة، مثل التوكيد وتُعتبر أخف في النطق، لذا خُصت بالكسر لتحقق التوازن بين الثقل والخفة في النطق والمعنى (الطلاق، 2006، صفحة 57).

وأشار أيضا الى وجوب كسر همزة (إنَّ) إذا علق خبرها باللام بقوله: ((إن قيل: فلم كسرت بعد القول، وإذا كان في خبرها اللام؟ قيل: لأنها في هذين الموضعين مبتدأة في الحكم، وإنما وجب ذلك لأن القول إنما وضع في الكلام ليحكى به، والحكاية من شأنها ألا تغير لفظ المحكي... وأما كسرها إذا كانت اللام في خبرها، فإن هذه اللام هي لام الابتداء، كقولك: لزيد أفضل من عمرو، فإذا أدخلت وجب أن تكسر (إن) قبلها، لأن (إن) من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تدخل على اللام، وإنما تدخل على الاسم، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه، صار الأصل: إنَّ زيداً منطلق، فإذا أدخلت اللام لم يجز أن تغير (إن) عن حالها، كما لا تغير اللام المبتدأ عن حاله، فيصير اللفظ: لأنَّ زيداً منطلق، إلا أن اللام و (إن) معناهما واحد، لأنهما للتوكيد، ويقعان جوابا للقسم، فلما اتفق معناهما، كرهوا الجمع بينهما، فأخروا اللام، وإنما كانت أولى بالتأخير، لأن (إن) عاملة، والعامل أقوى مما ليس بعامل، فوجب تأخير الأضعف، وهو اللام.)) (ابن الوراق، 1999، الصفحات 446- 447).

يوضح النص السابق كسر همزة "إنّ" عندا يكون خبرها مرفوقا بـ "اللام" وما يترتب على ذلك من تغييرات في هيكلية الجملة و يقدم تفسيرًا نحويًا لكيفية التعامل مع دخول اللام و "إنّ" في الجملة، ويشير إلى اللام الموجودة في الخبر هي لام الابتداء التي تدخل على الجملة لتأكيدها، وبما ان اللّام و "إنّ" لهما نفس المعنى وهو التأكيد، كرهوا الجمع بينهما في بداية الجملة و أخّروا اللام؛ لأن "إنّ" عاملة والعامل أقوى مما ليس بعامل، لذلك وجب تأخير الأضعف وهو اللام، كمثال: "إن زيدا منطلق" فلما دخلت "إنّ" على الجملة لا يُسمح بتغيير حالة "إنّ" مما يعني أنه يجب أن تبقى مكسورة الهمزة "لأن زيداً منطلق" إذا لم يتم مراعاة التغييرات اللازمة، لذلك نقلت "اللام" إلى موقع الخبر فيصبح تركيب الجملة "إن زيداً لمنطلق" (سيبويه، 2006، صفحة 147) (المبرد، 1994، صفحة 107) (ابن عقيل، صفحة 323).

4- وجوب تقديم اسم (ما) على خبرها.

تُعتبر (ما) من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال، ولها استعمالات متعددة عند دخولها على الجمل الاسمية، تعمل كعمل "ليس" عند الحجازيين فترفع الاسم وتنصب الخبر وتعتبر ناقلة للنفي؛ لأنها تنفي الحال أما عند بني تميم فلا تعمل عندهم وتظل ملازمة للأصل، مشابهة بـ"هل"، فلا تؤثر في رفع الاسم أو نصب الخبر، نحو: "ما زيدٌ قائماً" (ابن مالك، 1990، صفحة 155) ، وقد وضع النحويون شروطاً لتقديم اسم "ما" على خبرها، وعدها سيبويه ثلاثة شروط أساسية: ألا تزداد "إن" بعدها، وأن لا

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

ينتقض نفيها بـ"إلاّ"، وأن لا يبدل من خبرها موجب (النعيمي، 1977، الصفحات 60- 61) ، وأضاف النحويون شروطا أخرى منها أنْ لا يتقدَّم خبرها على اسمها، وأنْ لا تتكرر "ما" وأنْ لا يتقدَّم معمول خبرها على اسمها (سيبويه، 2006، صفحة 59) (المبرد، 1994، صفحة 189) (ابن عقيل، الصفحات 270- 273)، وحذا ابن الوراق حذو سابقيه في هذه المسألة بقوله: ((فإن قال قائل: فما الذي أوجب إبطال عملها إذا فصلت بين الاسم والخبر بـ (إلا)؟ قيل له: لأن (إلا) توجب الخبر، فأبطل معنى (ما)، فإنما هي مشبهة بـ (ليس) من جهة المعنى لا اللفظ، فإذا زال المعنى بطل عملها، لأن الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 257) ، وقال أيضا: ((لأنّها حرف مشبّه بالفعل، فلم تبلغ قوتها أنْ تتصرف في معمولها، إذ كانت هي في نفسها لا تتصرّف)) " (ابن الوراق، 1999، صفحة 257).

يظهر لنا من النص الذي تقدم ذكره أنَّ للحروف أهميةً كبيرة في إبراز مقاصد الكلام، اذ يؤدي تقديمها أو تأخيرها في التركيب إلى تغيير معنى الجملة نتيجة الوظيفة التي تقوم بها؛ فالمثال الذي ورد في التركيب "ما قائماً زيدٌ"، يحمل معنى نحويا بأنَّ المتكلم عالم بـ"زيد" ولكنه ينفي قيامه في الوقت الحاضر، ومن الممكن أنْ يقوم "زيد" في غير هذا الوقت، وبالتالي يكون التركيب مفسداً للمعنى، أما إذا أعدنا تركيب الجملة إلى أصله وقلنا: "ما زيدٌ قائماً"، سنجد أنَّ التركيب أصبح متكاملاً نحوياً، وبذلك يُفهم أنَّ السامع يعرف "زيد" ولكنه لا يعلم بقيامه، مما ينفي الشك عن القيام في الوقت الحاضر، وعبر سيبويه (ت180هـ) عن رأيه في هذه المسألة بقوله:((لم تقوَ "ما" في قلب المعنى كما لو قويت في تقديم الخبر)) (سيبويه، 2006، صفحة 59).

5- وجوب إهمال (لا) النافية للجنس إذا تقدم خبرها على اسمها.

الأصل في "لا" النافية للجنس أن تعمل عمل "إنَّ" الناسخة من جهة نصب الاسم ورفع الخبر وتحتاج إلى أن يأتي اسمها قبل خبرها وإذا تقدم الخبر أهملت وفقدت وظيفتها النحوية، وهذا ما اتفق عليه جمهور النحويين (الاخفش، 1990، صفحة 26) (المبرد، 1994، صفحة 361) (ابن يعيش، 2001، صفحة 111)، ولم يخالفهم إلا الرماني (ت 384هـ) كما نقل عنه السيوطي: ((وجوز الرُّماني بقاء النصبِ، حكى: "لا كذلك رَجُلاً" ولا "كزيدٍ رجلاً" ولا "كالعشيةِ زائراً"، وأجيب بأنَّ اسم "لا" في الأولين محذوف أي "لا أحَدَ"، و"رجلاً تمييز"، والثاني على معنى: "لا أرى")) (السيوطي ا.، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجزء الثاني، 1980، صفحة 198)، واتفق معهم ابن الوراق في هذه المسألة بقوله: ((اعلم أن (لا) و (ما) تعمل فيه في موضع رفع بالابتداء، ولا بد له من خبر، وحكم خبره – إن كان اسما – أن يكون مرفوعا كخبر المبتدأ، إذ كان هو الأول، كقولك: لا رجل أفضل منك، ف (أفضل منك) : خبر الابتداء وإن فصلت بين (لا) و (ما) تعمل فيه بطل عملها، لأنها مشبهة بالحروف، فلم تقو على العمل مع الفصل، ومع ذلك فإنها مع النكرة المفردة كاسمين جعلا اسما واحدا، وأما مقامهما فكما أن الفصل بين الشيئين اللذين هما كالشيء الواحد لا يجوز، فكذلك أيضا لم يجز الفصل بين (لا) و (ما) تعمل فيه، إذ قد جريا مجرى شيء واحد)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 407).

يوضح النص استعمال "لا" النافية للجنس وقواعد عملها وتأثيرها في رفع الاسم الذي يأتي بعدها، حيث لا تعمل الا بطريقة واحدة وهي أنْ لا يتقدَّم خبرها على اسمها؛ كما ذكر في النص: "لا رجل أفضل منك"، "أفضل منك" هو خبر "لا" النافية للجنس، أما لو فصل بينها وبين اسمها بطل عملها؛ لأنها مشبهة بالحروف ولا تقوى على العمل مع الفصل، لذا لا يجوز الفصل بينهما فإذا تقدم بطل العمل ((فإنَّ فصلتَ بينهما بطل عملها ولزم تكرارها)) (ابن عصفور، 1972، صفحة 190).

6- نصب المستثنى وجوبا بعد الإثبات.

المعروف أن الحكم الأصلي للمستثنى إذا جاء بعد المستثنى منه يجوز فيه: النصب نحو: "جاء القوم إلا زيداً"، أو البدل نحو: "جاء القوم إلا زيدُ" أنّ المستثنى، أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب نصبه، سواء كان الاستثناء موجبًا نحو: "قام إلا زيدًا القومُ". أو منفيًا. نحو: "ما قام إلا زيدًا أحدٌ" لأن المستثنى فضلة، ولا يجوز إبداله من المستثنى منه إذا تقدَّم عليه؛ لكن النحويون يمنعون إعراب المستثنى على البدل إذا تقدم على المستثنى منه؛ لأن البدل يتطلب أن يكون المستثنى منه مذكوراً أولاً وهذا ما ذهب اليه جمهور النحويون (المبرد، 1994، صفحة 389) (ابن السراج، 2007، صفحة 281) (ابن جني، اللمع في العربية، 1988، صفحة 140)، وذلك ((أنّ إلا إذا كان ما قبلَها من الكلامِ موجباً كانَ ما بعدَها منصوباً مَنْفيّاً عنه ما أُثْبِتَ لِمَا قبلَها، وإذا كانَ ما قبلَها مَنْفِيّاً جازَ فيما بعدَها البدلُ مِمّا قبلها)) ، ووافهم ابن الوراق في هذه المسألة بقوله: ((إن قال قائل: لم وجب أن ينصب المستثنى من الموجب، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، ولم يجز البدل منه، كما جاز في النفي، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد؟ فالجواب في ذلك: أن

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

البدل مستحيل، وذلك أن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، وإذا قدرنا على هذا، صار اللفظ: جاءني إلا زيد، لأنه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد، وليس يستحيل هذا في النفي، لأنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد، فالكلام صحيح، لأنه يجوز أن ينفى مجيء العالم سوى مجيء زيد، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 395).

يتناول النص القواعد النحوية المتعلقة بحكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، ويوضح وجوب نصب المستثنى وامتناع إعرابه على البدل؛ لأن المستثنى يُنظر إليه كجزء لا يمكن التنازل عنه في الجملة، فلا يجوز تبديله بأي شكل من الأشكال كما في "جاءني القوم إلا زيدا"، حيث يتم التأكيد على مجيء القوم جميعًا إلا "زيد"، ولا يمكن استبدال "إلا زيدا" بأي شيء آخر لأنه جزء لا يتم التنازل عنه، بينما في جملة النفي "ما جاءني أحد إلا زيد"، يمكن استبدال "إلا زيد" ببديل آخر؛ لأن التعبير ينفي مجيء أي شخص غير "زيد"، وبذا يتضح أن النحو يفرق بين حكم البدل في حالة المستثنى الموجب والمنفي، حيث يُسمح بالبدل في النفي ويُمنع في الإيجاب نظرًا لطبيعة كل منهما في الجملة (الثمانيني، 2003، صفحة 318).

7- وجوب تأخير التمييز عن عامله.

التمييز هو اسم نكرة يأتي ليوضح أو يفسر شيئاً مبهماً في الجملة، ويمكن أن يكون هذا الشيء المبهَم ذاتياً (أي متعلقاً بذات أو كمية) نحو: "اشتريتُ عشرين كتاباً"، أو نسبياً (أي متعلقاً بصفة أو حالة). نحو: "طاب زيد نفساً". يسمى تمييز النسبة يفسر الإبهام الحاصل في النسبة ويكون محولاً من فاعل نحو: "طابَ المجتهدُ نفساً"، أو مفعولاً به نحو: "غرستُ الأرض شجراً" يُسمى أيضًا تمييز الجملة، والغرض منه إزالة اللبس والإبهام عن المخاطب في التركيب (المبرد، 1994، صفحة 32) (ابن يعيش، 2001، صفحة 36) (ابن عقيل، صفحة 243)، وذهب جمهور النحويين إلى وجوب تأخير التمييز (المبرد، 1994، صفحة 36) (ابن جني، الخصائص الجزء الثاني، 1952) (الثمانيني، 2003، صفحة 307)، في حين أجاز الكسائي(ت189ه) والمبرّد (285ه) والمازنيُّ (ت249ه) التقديم إذا كان الفعل متصرِّفاً (المبرد، 1994، صفحة 36) (ابن الانباري، اسرار العربية، صفحة 196) (ابن عقيل، صفحة 248)، و وافقهم ابن الانباري (ت328ه) وعدداً من الكوفيين (ابن الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف الجزء الثاني، 2002، صفحة 493)، و حجّتهم في ذلك معتمدين على السماع وذهب الوراق إلى أنه لا يجوز التقديم بقوله: ((واعلم أنه لا يجوز أن تقدم شيئا من التمييز على ما قبله لأن العامل فيه ضعيف، لأنه ليس بفعل متصرف، والمنصوب به مفعول في الحقيقة، فذلك يضعف تقديمه. أما قولهم: "هو يتصبب عرقا، ويتفقأ شحما"، ففيه خلاف)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 292).

يناقش النص مسألة ترتيب التمييز في الجملة وتفضيلاته النحوية، مما ينبغي الإشارة إليه أنَّ للحكم الإعرابي دورًا هامًا في إبراز المعنى وتوجيه الدلالة النحوية؛ لأنها تسهم في فهم المعنى المقصود إذ لا تظهر أهمية الكلمة في التركيب إلاّ بعد أخذ الحركة المناسبة لها، وهذا يعني أنَّ المعنى والإعراب كلٌ منهما مكمل للآخر ولا يمكن الاستغناء عنهما؛ فكلاً من (شحماً وعرقا) هي فاعل في المعنى وليست تمييزاً وقد انتصب كل منهم بالفعل الذي قبله؛ فمثلاً، (زيد) لا يوصف بـ(تفقأ)؛ لأنَّ في الفعل معنى المبالغة، و"تفقأ" كان مسندًا في التركيب إلى جزء من زيد، وأصبح مسندًا إلى الجميع؛ فبالغ في إسناد (تفقأ والعرق) إلى (زيد)، والمنصوب هنا هو المرفوع في الأصل، أي يحمل معنى الفاعلية. ولما كان كل من (الشحم، والعرق،) فاعلاً، حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه. فإذا أعدنا المحذوف، فأنَّ الفعل يسند إلى ما هو له في الاصل ؛ فأصبح تركيب الجملة (تفقأ زيدٌ شحماً)، والغرض من العدول إلى المفعولية هو لغرض الاتساع والشمول والمبالغة، مما يعزز الفهم ويبرز المعنى بشكل أدق وأعمق، وهذا يوضح أن العلاقة بين المعنى والإعراب هي علاقة تكاملية يلعب من خلالها الإعراب دورا محوريا في توجيه الدلالة النحوية وتوضيح المعاني المقصودة (الثمانيني، 2003، الصفحات 308- 309)، ولكن سيبويه لا يجيز هذا التقديم إذ قال: ((فإن التمييز في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت: تصبب عرقا، فالفاعل العرق في المعنى ولكنه نقل عنه إلى الشخص، فلما كان فاعلا في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه إلا على نية التأخير، كذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذا كان فاعلا)) (سيبويه، 2006، الصفحات 204- 205).

8- وجوب تقديم (النفس والعين) على ألفاظ التوكيد عند وردها معها.

تُعد (النفس والعين) من ألفاظ التوكيد المعنوي التي تُستعمل في اللغة لإزالة الشك والتأكيد على المعنى المسند إليه في الجملة، وترفع هذه الألفاظ احتمالات معينة، منها: إزالة الشك في نسبة المعنى، رفع احتمال إرادة غير الذكور، رفع احتمال عدم الشمول، تستعمل هذه الألفاظ بشكل أساسي لإزالة أي لبس أو شك قد ينشأ عند فهم الجملة، وتأكيد المعنى المراد بشكل دقيق (ابن عقيل،

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

صفحة 171)، وتأتي هذه الأسماء ((لرفع المجاز عن الذات ولا بد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد ولك أن تؤكد بكل منهما وحده أو أن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس)) (عباس، صفحة 290) ، وقد أشار ابن الوراق إلى وجوب التقديم بقوله: ((اعلم أن الأسماء التي يؤكد بها لها مراتب، فـ"النفس والعين": يجب تقديمهما على كل حال، وإنما كانا بالتقديم أولى، لأنهما قد يستعملان غير مؤكدين، كقولك: "نزلت بنفس الجبل"، "ورأيت عين زيد"، فلما كانا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد وكان (كل وأجمعون) لَا يجوز أَن يستعملا إِلَّا تابعين، أَو فِي تَقْدِير التَّابِع وَجب أَن يقدم مَا يقوم بِنَفسِهِ على التَّابِع)) (ابن الوراق، 1999، الصفحات 287– 288).

يتناول النص مسألة نحوية تتعلق بمراتب الأسماء التي يُؤكد بها، مركّزًا على أهمية تقديم "النفس" و"العين" على غيرهما من الأسماء عند مجيئهما للتوكيد بسبب قدرتهما على الاستعمال بمعانٍ أخرى غير التوكيدية مما يجعلهما أكثر أهمية في إبراز المعنى المؤكد في الجملة، كما في المثال الذي جاء في النص: "نزلت بنَفس الجبل" "نفس" بمعنى حقيقي، وليس للتوكيد (استعمال غير مؤكد للنفس)، "رأيت عين زيد" هنا "عين " تُستعمل للإشارة إلى عين الشخص نفسه (استعمال غير مؤكد للعين)، وفي هذا الصدد قال عباس حسن: ((إن هناك شواهد على أن العرب قالت: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مُقابِلِي. كما أن سيبويه استعمل عبارة (نفس المصدر) كثيرا، وهي في هذه الحالة لا تعدّ من التوكيد المعنوي، بل تعرب بحسب موقعها من الجملة)) (حسن، صفحة 516).

المبحث الثاني

الحكم الواجب في الأفعال

إن الحديث عن الحكم الواجب في الأفعال له أهمية في النحو العربي؛ إذ يتطلب وجوده ضرورةً لاستقامة الجملة وتكوين معناها الصحيح، وهذا النوع من الأفعال يتسم بكونه لا يمكن الاستغناء عنه دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في بنية الجملة أو فقدان معناها، ويتضمن الفعل الواجب أشكالاً متعددة مثل التقديم، والتأخير والحذف؛ ليؤدي دوراً حيوياً في تكوين الجمل وتحقيق الانسجام بين عناصرها المختلفة ستسلط الباحثة الضوء عليها عن طريق تحليل بعض الأمثلة.

1- وجوب تقديم المفعول الذي أصله فاعل.

الأصل في الجمل التي تحتوي على أكثر من مفعول الترتيب بين المفاعيل، وأن لا يتقدم مفعول به على آخر إلا بحكم الضرورة، وتقسم الأفعال المتعدية عند النحويين إلى قسمين: المتعدية إلى مفعول واحد بنفسها، والمتعدية إلى مفعول واحد بحرف جر. يُقسم القسم الثاني إلى أفعال تتعدى إلى مفعولين، حيث يكون أحدهما فاعلًا في المعنى مثل: "أعطيتُ زيدًا درهمًا"، والثاني أفعال تتعدى إلى مفعولين يتعدى الفعل إلى أحدهما بحرف جر نحو: "اختار" (ابن السراج، 2007، الصفحات 177– 178) (مكارم، 2007، صفحة 163)، وبما أن المفعول به من الرتب غير المحفوظة، يمكن أن يتحرك داخل السياق التركيبي ويحدث هذا التحرك وفقا للوظائف النحوية والدلالية التي يتحكم فيها المتكلم والسامع (مزوز، 2011، صفحة 156)، وقد عرج ابن الوراق الى هذه المسألة بقوله: ((قال قائل: لم وجب أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين؟ قيل له: لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا بد له من خبر، فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا. فإن قال قائل: أنت إذا قلت: ظننت زيدا خارجا، فالشك إنما وقع في خروجه لا في زيد، فلم وجب أن ينتصب زيد؟ فأما الفائدة من ذكره فليعلم من الذي وقع الشك في خروجه، فلو لم يذكر زيد لم يعلم صاحب الخروج، فلهذا وجب ذكر زيد. وإنما عمل فيه الفعل نصبا إذ كان هو والخبر شيئا واحدا، والفعل قد استغنى بفاعله، فوجب نصبه، إذ قد جرى مجرى المفعول المحض)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 286).

يناقش هذا النص مسألة نحوية تتعلق بتعدي الأفعال إلى مفعولين؛ لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا بد له من خبر، وعندما دخول هذه الأفعال يصبحان مفعولين وينتصبان كما في المثال الذي ورد في النص "ظننت زيدًا خارجًا"، الشك يقع في خروجه وليس في زيد، لكن يجب أن يُنصب "زيد" ليُعرف من هو صاحب الخروج، نجد أن الفعل يعمل في "زيد" نصبًا لأنه هو والخبر (الخارج) شيء واحد، فالفعل يستغني بفاعله لذا يجب نصب المفعولين إذ يصبحان كأنهما مفعول محض (ابن مالك، 1990، صفحة 152).

وهذا يعني تعدي الأفعال إلى مفعولين يأتي من ضرورة توضيح العلاقة بين المبتدأ والخبر، وإبراز من وقع عليه الفعل وما هو الحال أو الصفة المرتبطة به

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

2- وجوب الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول.

الترتيب الطبيعي للجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل والمفعول به، من أجل المحافظة على الترتيب بين العامل ومعموله نحو: "جاء زيدٌ"، "جاء" الفعل و"زيد" الفاعل (ابن عقيل، صفحة 80)، وهذه المسألة تتعلق بالخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، إذ تختلف المدرستان في ترتيب قواعد الفعل والفاعل ترى المدرسة البصرية ينبغي بترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل، أما المدرسة الكوفية فترى أنه بإمكان الفاعل أن يتقدم على الفعل دون الإخلال بالمعنى أو القواعد النحوية، نحو: "زيدٌ جاء"، أما ابن الانباري فذهب إلى عدم وجوب التقديم بقوله: "لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، قيل تنزل منزلة الجزء من الفعل" (ابن الانباري، اسرار العربية، صفحة 89)' وقد علل ابن الوراق سبب الترتيب بقوله: ((وهو أن الفاعل لما كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يعطى حركة أول الحرف مخرجا، كما أنه قبل المفعول، وإنما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول، لأنه الفعل منه يحدث، فصار أحق بالتقديم من المفعول، فوجب لهذه العلة أن يرتب قبله، وأيضًا فإن الفعل يستغني بالفاعل عن المفعول، نحو: قام زيد، فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل، فلذا وجب تقديم الفاعل عليه)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 269).

النص المقدم يتناول مسألة نحوية تتعلق بترتيب الفعل والفاعل والمفعول به في الجملة الفعلية، وبما أن الفاعل يأتي قبل المفعول وجب أن يُبتدأ به على المفعول به؛ لأن الفعل يحدث منه وهذا ما يجعل الفاعل أحق بالتقديم من المفعول به؛ لذا وجب أن يُرتب الفاعل قبل المفعول به لهذه العلة، وكذلك يمكن للفعل أن يكتفي بالفاعل من دون الحاجة إلى المفعول به، كما في المثال: "قام زيد"، وهذا يعني أن المفعول يُعد فضلَة لذا يذكر بعد الفاعل، وبذا يتضح لنا أن الترتيب النحوي للفاعل والمفعول في الجملة الفعلية له أسباب منطقية تتعلق بأسبقية الفاعل في الحدوث وأهمية دوره في الفعل، إضافة إلى إمكانية الاكتفاء بالفاعل في بعض الجمل من دون الحاجة إلى المفعول به (محمد، 2022، الصفحات 232- 233).

3- وجوب تأخير الفاعل على فعله.

بينا في النقطة السابقة أن التركيب النحوي للجملة الفعلية يتكون من فعل وفاعل ومفعول به، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله؛ لأن تقديمه يؤدي إلى لبس المبتدأ وتقديمه على الفعل يؤدي الى تغيير من الحالة الإعرابية ؛ لأنه لو تأخر الفعل عن الاسم لرفع بالابتداء أما لو تأخر لارتفع بالفاعلية (ابن السراج، 2007، صفحة 81)، وبذا يجب أن يأتي الفاعل بعد الفعل لأن الفاعل جزء من الفعل، وأن رتبة العامل تسبق رتبة المعمول وهذا ما ذهب اليه جمهور المدرسة البصرية عدا الأخفش (ت215هـ) (ابن السراج، 2007، صفحة 81) (ابن عقيل، صفحة 64) ، أما الكوفيون فأنهم يجيزون التقديم مستدلين بقولِ الزباء (الاصفهاني).

ما للجمالِ مشيُها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا .

وهذا يعني أن الأخفش والكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على الفعل حتى في حالات التثنية والجمع، حيث يسمحون بقول: (الزيدان قام) و (الزيدون قام) (الاندلسي، 1998، صفحة 179)، وذهب الوراق مذهب البصريين وقال: (((فإن قال قائل: المفعول إذا تقدم على الفعل بقي مفعولا، والفاعل إذا تقدم على الفعل خرج من أن يكون فاعلا وارتفع بالابتداء؟ فالجواب في ذلك: أن المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثمّ عامل آخر يوجب نصب المفعول، فيجب ألا يخرج عما كان عليه في حال التأخير، وأما الفاعل فإنه إذا تقدم على الفعل أمكن أن يقدر له عامل غير الفعل، وهو الابتداء وعمله رفع، كعمل الفعل في الفاعل، فلما كان الابتداء سابقاً لذكر الفعل، وجب أن يعمل فيه... ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقدم من أجل الابتداء الذي لا يظهر له عامل لفظي)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 271)، وقال أيضا: ((فَإِن قَالَ قَائِل: فَهلا نوي بالفاعل التَّأْخِير، وَإِذا نوي بِهِ التَّأْخِير لم يجز كَونه مُبتَدأ؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن هَذَا لَا يَصح، وَذَلِكَ أَن شَرط الْفَاعِل إِذا كَانَ بعد الْفِعْل أَن يقوم مقَامه غَيره وَهُوَ كَانَ زيد إِذا تقدم على الْفِعْل بِهَذِهِ الْمنزلَة اسْتَحَالَ وجود فَاعل سواهُ، فَإِذا جَازَ أَن يكون لهَذَا الْفِعْل فَاعل سوى زيد، علمنَا بِهَذِهِ الدّلَالَة أَن زيدا قد خرج من أَن يكون فَاعِلا، نَحْو قَوْلك: زيد قَامَ أَبوهُ، فالقيام للْأَب لَا محَالة، فَوَجَبَ أَن يكون (زيد) مرتفعا بِغَير هَذَا الْفِعل، وَهُوَ الِابْتِدَاء)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 272).

يتضح من النص السابق أن من شروط الفاعل، إذا جاء بعد الفعل، إمكانية أن يقوم غيره مقامه كما في المثال الذي ورد في النص "زيد قام أبوه" ، فمن المستحيل أن يكون هناك فاعل آخر سوى "أبوه" القيام هنا للأب وليس لزيد، لذا يجب أن يكون "زيد" مرفوعًا بعامل غير الفعل وهو الابتداء، أما إذا كان الفاعل مقدمًا فيجب أن يعمل به الابتداء كعامل رفع مما يعني أنه لم يعد فاعلاً للفعل المتأخر، وهذا يعني أن تقديم الفاعل على الفعل يؤدي إلى تغيير دوره النحوي من فاعل إلى مبتدأ، بسبب وجود عامل نحوي آخر وهو (الابتداء) وهذا يبرز مرونة التركيب النحوي وتأثير ترتيب الكلمات على الأدوار النحوية، وبذا يمكننا القول أن الفاعل إذا

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

تقدم على الفعل يمكن أن يُقدر له عامل غير الفعل، وهو الابتداء الذي يعمل بالرفع كالفعل، بينما يبقى الفعل العامل للمفعول (ابن يعيش، 2001، الصفحات 201- 202).

4- وجوب تقديم الفاعل على المفعول به

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به، وغالبًا ما يسبق الفاعل المفعول به وفقًا لقواعد النحويين (الجرجاني، 1982، صفحة 30)، إلا أنه يمكن أنْ يتغير ترتيب الجملة لأغراض معنوية كالتقديم والتأخير في الرتب، وأنَّ كان هنالك ما يسوغ هذا التقديم في حال عدم ظهور الحركة الإعرابية على كل من الفاعل والمفعول به؛ لذا يجب تقديم الفاعل أولاً لتجنب الالتباس (ابن عقيل، صفحة 82)، ونظرًا لعدم تثبيت ترتيب الفاعل غير المحفوظ في الجملة يمكن تغييره داخل التركيب مع المحافظة على وظيفته، وذلك بناءً على السياق والمعنى تشير القواعد النحوية إلى أهمية توجيه الحركات لتوضيح الفاعل والمفعول، لذا يُفضل تقديم الفاعل أولاً منعا لحصول اللبس، نجد أن ابن الوراق أشار الى هذه الرتبة عن طريق وجوب تقديم الفاعل على المفعول بقوله: ((هُوَ أَن الْفَاعِل لما كَانَ فِي التَّرْتِيب أسبق من الْمَفْعُول وَجب أَن يعْطى حَرَكَة أول الْحَرْف مخرجا، كَمَا أَنه قبل الْمَفْعُول، وَإِنَّمَا وَجب الِابْتِدَاء بالفاعل على الْمَفْعُول، لِأَنَّهُ الْفِعْل مِنْهُ يحدث، فَصَارَ أَحَق بالتقديم من الْمَفْعُول، فَوَجَبَ لهَذِهِ الْعلَّة أَن يرتب قبله، وَأَيْضًا فَإِن الْفِعل يَسْتَغْني بالفاعل عَن الْمَفْعُول، نَحْو: قَام زيد، فَصار الْمفعُول فضلَة يذكر بعد الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب تَقْدِيم الْفَاعِل عَلَيْه)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 269) ، وقال أيضا: ((إذ كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب، فالواجب أن يكون الفاعل المقدم، والمفعول المؤخر، كقولك: ضرب مُوسَى عِيسَى)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 271) .

يستخلص من النص السابق أن للحركات دوراً مهماً في إيصال المعنى، لذا يُفضل تقديم الفاعل أولاً كما في المثال "ضرب موسى عيسى"؛ فالتركيب الذي ورد في النص يبين حق لكل منهما أن يقوم بوظيفة الفاعلية لعدم ظهور العلامة الإعرابية، وبما أن الأسماء لا يتضح فيها الإعراب بوضوح إلا بترتيب معين، فيجب تقديم الفاعل على المفعول لتجنب اللبس، أما إذ لم يتم الترتيب بشكل صحيح فقد يكون هناك لبس في معرفة من الضارب ومن المضروب لذا وجب تقديم الأول وهو "موسى" على أنه الفاعل كي لا يلتبس على المخاطب من قام بفعل الضرب؛ ولأن العرب تقدم من تهتم به فرتبة موسى هي الفاعل، وبذا يمكن لهذه الرتبة التقديم والتأخير داخل التركيب مع المحافظة على نظامها الوظيفي (مكارم، 2007، صفحة 93).

5- وجوب إقامة المفعول به مقام الفاعل المحذوف.

من المعروف في التركيب النحوي أنّ الجملة إذا كانت فعلية تتكون من فعل وفاعل ومفعول به، وقد يتعذّرَ ذكر الفاعل في الجملة، إذا بُنِيَ الفعل للمجهول؛ فيأخذ المفعول به مكانه وينوب عنه ويسمى (نائب فاعل) (الجرجاني، 1982، صفحة 30)، ولمراد بنائب الفاعل ((هو المسند اليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه نحو: "يكرم المجتهد")) (الغلاييني، 1993، صفحة 330)، لذا من المستقبح أن يترك الفعل بدون فاعل مما يستدعي رفع اسم ليحل محله في الجملة، ذكر النحويون أسباب توجب ترك الفاعل للخوف منه أو الجهل به فبعد حذفه يأخذ المفعول به كل ما تقدم من أحكامه، لأنه قائم مقامه فله حكمه، لذا يجب رفعه وأن يذكر في الكلام فان لم يذكر فهو ضمير مستتر، وأيضا يجوز حذف فعله لقرينة دالة عليه (ابن عقيل، الصفحات 99- 100)، وقد أشار ابن الوراق الى هذه المسألة بقوله: ((فان قال قائل: لم وجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع؟ فالجواب في ذلك: أن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا، ألا ترى أنهم قالوا: مات زيد، وسقط الحائط، فرفعوا هذه الأسماء وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة، وإن شئنا جعلنا الرفع في المفعول الذي قام مقام الفاعل بعلة أخرى، وهو حمله على الفاعل، فمن جهة اشتراكهما في الفعل صار خبرا عن المفعول الذي يتعدى الفعل إليه مفعولا آخر، كما أقيم مقام الفاعل.)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 277) .

المراد من تفسير هذا النص أن نائب الفاعل أمر مهم لإيصال المعنى المراد للمخاطب بصورة صحيحة؛ لأن التركيب إن كان خاطئا يكون المعنى خاطئا أيضا، وبذا لا يصل المعنى إلى السامع فجملة "مات زيد" و "سقط الحائط" لم تكن هذه الأسماء فاعلا في الحقيقة بل فاعلا لفظيا لم توجد الفعل بل اتصفت بالحدث فـ"الجدار" لا يملك إرادة الفعل حتى يكون فاعلا حقيقيا وإنما فاعلا في اللفظ فقط، وهذا الفاعل أوجبته الصنعة النحوية التي تقتضي لكل فعل فاعلا مرفوعا في الحقيقة، فـ"زيد" و"الحائط" ليسا فاعلين في المعنى الكامل ولكن يتم رفعهما ليؤديا دور الفاعل النحوي (السرافي، 2008، صفحة 261) .

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

هذا يعني أن الجملة تحتاج إلى عنصر مرفوع لضمان القواعد النحوية الصحيحة، وبهذا الشكل، يتضح أن السياق النحوي يفترض رفع اسم ليحل محل الفاعل إذا تم حذفه، لضمان عدم ترك الفعل بدون فاعل، مما يضمن استمرار قواعد النحو وتماسك الجملة

6- وجوب إضمار الفعل في الاشتغال.

يُقصد بالاشتغال أن يتقدم اسم ويأتي بعده فعل أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل أو اسم المفعول، ويكون الاسم المتقدم صالحاً للنصب بفعل مضمر يتوافق مع الفعل المذكور في الجملة نحو: "زيداً ضربته" و "زيداً أنا ضربتهُ" (السامرئي، صفحة 108)، ولو قمنا بإسقاط الضمير أو ما جرى مجراه في الاسم يجب أن يُنصب الاسم المتقدم بفعل مضمر لا يظهر في التركيب أبداً ؛ لأنَّ الفعل المذكور لا يجمع بينه وبين المعوض منه، لذا يجب أن يُنصب بفعل مضمر موافق للفعل المذكور ولا يظهر في التركيب ، ويرى البصريون أنَّه يجب إضمار الفعل في حالة الاشتغال (سيبويه، 2006، صفحة 81) (ابن جني، الخصائص الجزء الثاني، 1952، صفحة 379)، و وافقهم ابن الوراق بقوله: ((واعلم أنه متى كان المبتدأ به الفعل فلاختيار فيما بعد الواو النصب، متى كان الفعل الذي بعد الواو ناصبا لضمير الاسم الذي يلي الواو عاملا في سببه، وسواء كان الفعل المبتدأ به مما ينصب أو يرفع أو يتعدى بحرف جر، كقولك فيما يرفع: جاء زيد وعمرا كلمته، وكذلك لو قلت: جاءني زيد وعمرا كلمت أباه، لأنك بدأت في جميع هذه المسائل بالفعل.)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 311) .

النص يناقش حالة نحوية معينة تتعلق باستخدام الفعل مع الواو وتحديد موضع النصب في الجملة، يُفضل نصب الاسم الذي يلي الواو وهذا يحدث عندما يكون الفعل الذي يأتي بعد الواو ناصبًا لضمير الاسم الذي يلي الواو ويعمل في سببه سواء كان الفعل الذي يُبدأ به يرفع أو ينصب أو يتعدى بحرف جر، كما ورد في النص: "جاء زيد وعمرا كلمته" يكون الفعل "كلم" مضمرًا في التركيب، ويُقدَّر من سياق الكلام أنه " كلم "عمراً" مما يجعل الكلام واضحًا ومفهومًا لدى المخاطب، فالمتكلم يوضح أنه عند مجيء "زيد"، "كلم عمرا"، مما يعبر عن فكرة متكاملة دون لبس، وعند الرفع " جاءني زيد"، يُبرز المتكلم أهمية "زيد" بتقديمه في التركيب، وعند نصب "وعمرا أكرمته" يجعل المتكلم "عمرا" محور الحديث والاهتمام. وكذلك الحال في قوله: "جاءني زيد وعمرا كلمت أباه". في جميع هذه المسائل، بدأنا بالفعل (ابن الضائع، 2016، صفحة 167).

وخلاصة القول إن جملة الاشتغال تستدعي تطابقها مع الجملة الفعلية التي تسبقها لغرض إيضاح المعنى، والنصب فيها يكون ضرورياً للحفاظ على التناسق والترابط في التركيب اللغوي.

7- وجوب تقدير الفعل بعد (إياك).

المقصود بالتحذير هو تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ أو خطر ليجتّبه إياه (الفاكهي، 1988، صفحة 354)، ويصدر هذا التنبيه من المتكلّم بهدف حماية المخاطب من الوقوع في أمرٍ مخوف أو مكروه و يستعمل للتأكيد على ضرورة تجنب المخاطر والأمور السلبية ومن الموارد المذكورة هي حذف الفعل أو إضماره وجوباً في أسلوب التحذير، ففي هذا النوع من الأساليب يُحذف الفعل العامل للنصب ويكتفى بالمفعول به، وبذا ينحرف التركيب النحوي من الصيغة التقليدية إلى صيغة أخرى مستعملة تختلف عنها (ابن يعيش، 2001، صفحة 389)، ((وإنّما لم يظهر فيه الفعل؛ لأنّهم لما كَثُر هذا في كلامهم ألزموه الحذفَ اختصاراً لِفَهم المعنى)) (الشاطبي، 2007، صفحة 478)، لهذا السبب يُعد ظهور العامل في هذا الأسلوب غير مقبول، أي أن واقع الاستعمال اللغوي أوجب إضمار العامل وفقًا للنمط السياقي الذي يرد فيه التركيب، لذلك قيل ان التحذير ((موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام , لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام)) (السيوطي ا.، الاشباه والنظائر في النحو الجزء الاول، صفحة 290)، وقد بين الوراق علة التقدير بقوله: ((فإن قال قائل: فلم قدرتم الفعل في (إياك) بغير تكرير، كقولك: إياك، تريدون: إياك احذر؟ قيل له: لأن (إياك) لا يجوز أن يقع فعل قبلها، لأنك لا تقدر الكاف ولا يجوز أن تقول: ضربت إياك، لأنك تقدر أن تقول: ضربتك، فلهذا وجب تقدير الفعل بعد (إياك))) (ابن الوراق، 1999، صفحة 298) .

مما ينبغي الإشارة إليه أن هذه النقطة تبرز الفرق بين الحالات التي يمكن فيها تكرير الاسم واستخدام الاسم الأول كعوض عن الفعل المحذوف، وبين الحالة الخاصة بـ"إياك" التي تتطلب تقدير الفعل بعد الضمير نظرًا لعدم جواز وقوع فعل قبله، اذ يناقش النص مسألة نحوية تتعلق بتقدير الفعل بعد استخدام الفعل "إياك كمثال : "ضربت إياك" لأننا في هذه الحالة نستخدم الفعل بشكل مباشر مع

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

الضمير المفعول به المتصل، لذا يجب استعمال الضمير المتصل فنقول "ضربتك" ليتم دمج الضمير الكاف مع الفعل، عندما نقول "إياك" يجب أن نقدّر الفعل بعده وليس قبله كما في "إياك احذر" أو "إياك أعني" (الشاطبي، 2007، الصفحات 475- 476) .

وقال أيضا: ((فأما ما لا يجوز إظهاره: فنحو ما ذكرناه من: إياك وزيدا، وكذلك ما تكرر من الأسماء، نحو: الطريق الطريق، وكذلك إن كان أحد الاسمين معطوفًا على الآخر لم يجز إظهار الفعل، كقولك: رأسك والجدار)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 299).

يتعاون السياق اللغوي والسياق الحالي (الواقعي) في تسهيل فهم الجملة من دون الحاجة إلى ذكر الفعل؛ لأن السياق الحالي هو الموقف الذي يستدعي التحذير، والسياق اللغوي يستخدم الألفاظ التي توضح المعنى المقصود، لذا يستغني العرب عن بعض الأجزاء مثل الفعل؛ لأن الموقف التحذيري يسمح بالاستدلال على الفعل المحذوف بسهولة كما في قولنا " اياك وزيد" حيث يسمح الموقف التحذيري بالاستدلال على الفعل المحذوف بسهولة، كما في قولنا "إياك وزيد" حيث ينتصب كل من "إياك" و"زيد" بفعل محذوف مقدر. وتستخدم "إياك" كبديل للفعل، مما يجعل الفعل غير ظاهر أصلاً في الجملة (سيبويه، 2006، صفحة 279) (الشاطبي، 2007، صفحة 478) ، وفي قولك " رسك والجدار" ((والعطف ها هنا منزَّل على العطف مع "إيّا" من حيث كان كلّ واحد منهما محذِّراً على الجملة، وإن كان المعنى على أنَّ أحدهما محذّر، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقيّ)) (الشاطبي،2007، صفحة 483)، على الرغم من أن المعطوف والمعطوف عليه لا يتشاركان في المعنى بالطريقة التقليدية، إلا أن الفهم الضمني للسياق التحذيري يجعل إضمار الفعل مناسباً ومطلوباً في المواقف التحذيرية، مما يسمح بالاستغناء عن ذكر الفعل بسبب وضوحه في السياق الحالي واللغوي.

8- وجوب نصب الفعل المضارع الواقع بعد ان المصدرية

الاصل في الفعل المضارع أن يعرب إذا لم يدخل عليه ناصب أو جازم ولكن عند دخول "أن" (المضمرة أو المظهرة) عليه يجب نصبه وجوبًا، ويأتي النصب بـ(أن) المضمرة بعد خمسة أحرف هي: (حتى، فاء السببية، (أو) بمعنى إلى، واو المعية، لام الجحود)، لأن "أن" الناصبة تعمل بشكل دائم على نصب الفعل المضارع الذي يليها سواء كانت خفيفة أو ثقيلة، ومع ذلك هناك حالات يمكن فيها إهمال "أن" إذ لا تنصب الفعل المضارع بعدها، حتى مع توافر شروط عملها (ابن السراج، 2007، الصفحات 151- 155) (ابن جني، اللمع في العربية، 1988، صفحة 88) ، ومن هذه الشروط إذا كان المنفي نفياً خالصاً من نية الإثبات نحو: "ما تأتينا فتحدثنا" أو إذا كان مسبوقاً بطلب، ويشمل (الأمر، والدعاء، والنهي، والتمني، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني) (ابن السراج، 2007، الصفحات 151- 155) (ابن يعيش، 2001، صفحة 229) ، ((إذ اشترط النحاة قاطبة أن يسبقا بنفي أو طلب)) (هارون، 1979، صفحة30)، وقد بين ابن الوراق علة النصب بقوله: ((وإنما وجب النصب بـ(أن) وأخواتها، لأن (أن) الخفيفة مشابهة لـ(أن) الثقيلة في الصورة والمعنى، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصبت هذه الفعل)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 190).

يشير النص إلى أن "أن" الخفيفة (المصدرية) تنصب الفعل المضارع لأنها تشبه "أن" الثقيلة (التوكيدية) في الصورة والمعنى ، وبسبب التشابه الشكلي والمعنوي بينهما ، فإن الحكم الذي ينطبق على واحدة منهما ينطبق على الأخرى، حيث كلاهما حرف نصب يدخلان على الفعل المضارع ليؤديا غرضًا معينًا فعند قولنا "ما تأتينا فتحدثَنا" فالنفي هنا خالص، بمعنى أن المخاطب لا يأتي ولا يحدثنا، أي لا يتم الحديث إلا إذا جاء إلينا، فالتركيب الأول يصبح سببًا لوجود الثاني، أما المعنى الثاني "ما تأتينا فتحدثَنا" ففي هذا السياق، الفعل "تأتينا" يحدث بانتظام، لكن النفي يتعلق بالحديث، أي أن المخاطب يأتي إلينا بشكل متكرر ولكنه لا يتحدث (السامرئي، صفحة 326)، هاتين الحالتين تعكسان كيفية فهم النص بطرق مختلفة اعتمادًا على السياق والنوايا المتضمنة في الجملة.

9- وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء.

الأصل في الجملة الشرطية أن تتكون من جملتين: جملة الشرط وجواب الشرط. والأداة التي تربط بين الجملتين فأنها تساهم في تكوين الجملة الشرطية كجملة واحدة نحو: "إن تأتني، أكرمك" ربطت "إن" بين الجملتين ليصبحا كالجملة الواحدة، فإذا قلت "إن تأتيني" وسكت لن يكون الكلام مستقيمًا حتى تأتي بالجملة الأخرى "أتيك" وهذا يعني أن العلاقة بين الشرط والجزاء تماز بأن تحقق الشرط يستلزم تحقق الجزاء، بغض النظر عما إذا كان الشرط هو السبب الوحيد للجزاء أم لا، وتحتاج جملة جواب الشرط إلى عنصر رابط بين الشرط والجزاء، مثل الفاء أو ما يخلفها، وذلك لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا إما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات (ابن يعيش، 2001، صفحة 105) (ابو المكارم ، 2007، صفحة 148)، وقد وضع النحويون شروطا لهذه المسألة منها أنْ يكون الفعل ماضياً متصرفاً مجرداً من "قد" وغيرها، أو مضارعاً مجرداً، أو منفيا بـ"لا" أو"لم"، وذهب الوراق مذهب النحوين اذ قال: ((علمنا أن النصب إنما وجب بغيرها، وإنما هو بإضمار "أن"، ووجه تقدير "أن" بعد الفاء أن تقدر ما قبلها تقدير المصدر المقدم قبلها، كقولك: ما

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

تأتيني فتحدثني، والتقدير: ما يكون منك إتيان فحديث، وإنما وجب أن تقدر ما قبل الفاء بتقدير المصدر، لأنه لا يخلو أن يكون ما قبلها فعلا وفاعلا، أو مبتدأ وخبرا، والفعل يدل على المصدر، والجملة أيضا يجوز أن تجعل في تقدير فعل وفاعل...، اختاروا أن تكون (أن) مضمرة بعد الفاء، ليشاكل ما قبلها.)) (ابن الوراق، 1999، صفحة 430) ، وقال أيضا: ((قَوْله تَعَالَى: {وَلَا يُؤْذن لَهُم فيعتذرون} ، وَقَوله: {لَا يقْضى عَلَيْهِم فيموتوا} ، فَإِنَّمَا رفع (يَعْتَذِرُونَ) بالْعَطْف على (يُؤْذن) ، أَي: لَيْسَ يُؤْذن لَهُم، وَلَا يَعْتَذِرُونَ وَقد قرئَ بِالنّصب على تَقْدِير: لَا يكون إِذن فعذر، وَمَعْنَاهُ: أَنه لَو أذن لَهُم اعتذروا، وَلَكِن سَبَب الْعذر ارْتِفَاع الْإِذْن، فَفِي نصب الثَّانِي يجب الأول، وَفِي الرّفْع لَيْسَ لأَحَدهمَا تعلق بِالْآخرِ وَأما قَوْله تَعَالَى: {لَا يقْضى عَلَيْهِم فيموتوا} ، فَإِنَّمَا جَاءَ مَنْصُوبًا، لِأَن الْموت لَيْسَ بفعلهم، وَلَا يقع مُبْتَدأ مِنْهُ، كَمَا يَصح وُقُوع الِاعْتِذَار مِنْهُ من المعتذر، فَصَارَ الْقَضَاء سَببا للْمَوْت، فَلذَلِك وَجب النصب، وَلَا يحسن رَفعه لِأَنَّهُ. وَجب أَن يكون الْمَوْت وَقع مُبْتَدأ الحكم فِيهِ من الميتين، وَيجوز الرّفْع فِيهِ بالْعَطْف على (يقْضى)...)) (ابن الوراق، 1999، الصفحات 431- 432)،

يوضح النص رفع الفعل المضارع في جواب الشرط المقترن بـ"الفاء" لاقترابه من الأسماء، ويتطلب هذا الربط والتعقيب لدلالة سريعة على الجزاء عقب الشرط. إذ أوجب الوراق اقتران جواب الشرط بـ"الفاء" لتقريب الفعل من الأسماء؛ فلما أُدخلت الفاء على جواب الفعل المضارع وجب رفعه، لأن الخبر محذوف، والتقدير في هذه الآية جملة اسمية: "فهو ينتقم الله منه"، ويعود سبب التقديم إلى التعجيل بذكر جزاء الكافرين والرجوع إلى المعصية، وبذا يكون الجزاء عقيب العمل، وهذا يعني أن الفعل أخذ موقع الاسم بخصائصه التركيبية، وهي وجوب اقتران "الفاء" بالفعل، وسوغ هذا إرادة الربط والتعقيب (الجمل، 2014، صفحة 70)، ((إن التركيب الشرطي وحدة نحوية تحمل قضية تنحل إلى طرفين ثانيهما معلق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي تتعقد به القضية قد يكون لفظا صريحا وهو الأداة وقد يكون مظهرا نحويا في صلب التركيب وهو سياق الطلب)) (المسدي و الطرابلسي، 1985، صفحة 23).

وهكذا نستدل من نص الوراق أنَّ للحروف أهمية كبيرة في إيصال المعنى الى المخاطب، و "تُعد الفاء معيارًا يُعتمد عليه في ربط الجمل، حيث تستخدم لربط الجمل فيما بينها وتكون الأولى سببا في تحقق الثانية، وهذا يعني أنَّ للحروف أهمية كبيرة في إيصال المعنى.

النتائج:

1- لم تذكر لنا كتب التراجم تفاصيل حياة ابن الوراق على الرغم من الإشارات المتعددة له في كتب الطبقات بين الفقهاء والأصوليين والنحويين، إلا أن المعلومات عنه قليلة ومعادة.

2- كشف ابن الوراق أهمية تقديم الأحكام النحوية اللازمة في التركيب اللغوي من أجل منع حدوث تعارض بين القواعد ومنع اللبس.

3- وضح ابن الوراق العلة من الترتيب بين التراكيب النحوية في مسألة ترتيب المبتدأ والخبر، وكذلك الترتيب بين المفاعيل له أسباب منطقية تتعلق بأسبقية الفاعل في الحدوث وأهمية دوره في الفعل، إضافة إلى إمكانية الاكتفاء بالفاعل في بعض الجمل دون الحاجة إلى المفعول به.

4- أن العلاقة بين المتكلم والمخاطب يمكن أن تؤثر في بعض الأحكام النحوية، مما يتيح استخدام تراكيب معينة بشكل خاص لتحقيق التواصل الفعال والواضح، كما في مسألة وجوب إهمال (لا) النافية للجنس إذا تقدم خبرها على اسمها، وكذلك يشير إلى قاعدة أخرى تتعلق بنصب الفعل المضارع بعد "الفاء" السببية بشرط وجود "أنْ" المخفية، إذا سبق الفعل بنفي أو طلب.

5- بين ابن الوراق أهمية حروف العطف في الجملة، كما ورد في جملة الاشتغال التي تستدعي تطابقها مع الجملة الفعلية التي تسبقها لغرض إيضاح المعنى، ويكون النصب فيها ضرورياً للحفاظ على التناسق والترابط في التركيب اللغوي.

6- أولى ابن الوراق الحذف أهمية في التركيب وبين الدور الكبير الذي يلعبه في البناء النحوي ومنها الحالات التي يكون فيها الحذف ضروريًا، ضرورة يقتضيها التركيب لا يمكن تجاهلها، فالمتكلم يحذف العناصر المتكررة لكي يستقيم المعنى.

7- تبين من خلال دراستي لبعض مسائل الحكم الواجب ان ابن الوراق كان كثير الاستشهاد بالنثر، وقلما يستشهد بالشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

المصادر

الاخفش ،ابو الحسن سعيد بن مسعدة. (1990). *معاني القرآن الجزء الاول*. القاهرة : مكتبة الخانجي.

الاصفهاني ،ابو الفرج. (بلا تاريخ). *الاغاني الجزء 14*. بيروت: دار التوجيه اللبناني.

ابن الانباري ،ابو البركات عبد الرحمن بن محمد. (بلا تاريخ). *اسرار العربية*. دمشق: المجمع العلمي العربي.

ابن الانباري ،ابو البركات عبد الرحمن بن محمد. (2002). *الانصاف في مسائل الخلاف الجزء الثاني*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

توفيق ،اميرة علي. (1971). *الجملة الاسمية عند ابن هشام الانصاري*. مطبعة البرلمان.

الثمانيني ،ابو القاسم عمر بن ثابت. (2003). *الفوائد والقواعد*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجرجاني ،ابو بكر عبد القاهر ابن محمد. (1982). *المقتصد في شرح الايضاح*. بغداد: وزارة الثقافة والاعلام.

الجمل ،فهد محمد ديب. (2014). *ادوات الشرط غير الجازمة في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية*. غزة: الجامعة الاسلامية.

ابن جني ،ابو الفتح عثمان. (1952). *الخصائص الجزء الثاني*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن جني ،ابو الفتح عثمان. (1988). *اللمع في العربية*. عمان: مجدلاوي.

حسن ,عباس حسن. (بلا تاريخ). *النحو الوافي الجزء الثالث*. دار المعارف.

السامرئي ،فاضل. (بلا تاريخ). *معاني النحو الجزء الثاني*. بغداد: مكتبة انوار دجلة.

ابن السراج ،ابو بكر محمد ابن السري. (2007). *الاصول في النحو الجزء الاول*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السرافي ،ابو سعيد الحسن بن عبد الله. (2008). *شرح كتاب سيبويه الجزء الاول*. بيروت : دار الكتب العلمية.

سيبويه ،ابو بشر عمر بن عثمان. (2006). *الكتاب الجزء الاول*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي ،ابو الفضل عبد الرحمن. (1965). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* . القاهرة: عيسى البابي.

السيوطي ،ابو الفضل عبد الرحمن. (1980). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع الجزء الثاني*. الكويت: دار البحوث العلمية.

السيوطي، ابو الفضل عبد الرحمن. (بلا تاريخ). *الاشباه والنظائر في النحو الجزء الاول*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي،ابو اسحاق ابراهيم ابن موسى. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية الجزء الخامس*. مكة مكرمة: جامعة ام القرى.

ابن الضائع ،ابو الحسن علي ابن محمد. (2016). *شرح جمل الزجاجي الجزء الاول*. بغداد: دار بغداد.

الطلاق ،يحيى خليل عطية. (2006). *النواسخ واثرها التركيبي والدلالي دراسة في كتاب املاء ما منه به الرحمن رسالة ماجستير*. كلية الاداب جامعة موتة.

الفاكهي ،ابو عبدالله ابن احمد. (1988). *شرح الحدود النحوية*. القاهرة : دار التضامن.

الفيروز آبادي ،ابو طاهر محمد بن يعقوب. (1972). *البلغة في تراجم ائمة النحو و اللغة*. دمشق.

القفطي ،جمال الدين علي بن يوسف. (1955). *انباه الرواة على انباء النحاة* . دار الكتب.

عباس ،نبراس جلال. (بلا تاريخ). *التؤكيد في النص القرآني*. جامعة ديالى كلية التربية الاساسية.

ابن عصفور ،ابو الحسن علي بن مؤمن. (1972). *المقرب*.

ابن عقيل ،ابو محمد عبدالله بن عبد الرحمن. (بلا تاريخ). *شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك* . مكتبة الكامل.

الغلاييني ،مصطفى بن محمد سليم. (1993). *جامع الدروس العربية*. بيروت: المكتبة العصرية.

اللبدي ،محمد سمير نجيب. (1985). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. عمان: دار الفرقان.

ابن مالك ،ابو محمد محمد ابن عبدالله. (1990). *شرح التسهيل الجزء الاول*. مصر: دار هجر للطباعة.

المبرد ،ابو العباس محمد بن يزيد. (1994). *المقتضب الجزء الثاني*. القاهرة: مطابع الاهرام التجارية.

محمد ،علي حكمت فاضل. (2022). *ترك الواجب بين الاصوليين والنحويين*. بغداد: كلية الاداب جامعة بغداد.

مزوز ،دليلة. (2011). *الاحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية*. اربد: عالم الكتب الحديث.

المسدي ،عبد السلام ، و الطرابلسي محمد هادي. (1985). *الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية*. ليبيا: الدار العربية للكتاب.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

ابو المكارم ،علي . (2007). *التراكيب الاسنادية الجمل (الظرفية – الوصفية – الشرطية)*. القاهرة: مؤسسة المختار.

ابو المكارم ،علي. (2007). *الجملة الفعلية*. القاهرة : مؤسسة المختار.

الاندلسي ،ابو حيان محمد بن يوسف. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

النعيمي ،حسام سعيد. (1977). *النواسخ في كتاب سيبويه* . بغداد: دار الرسالة للطباعة .

هارون ،عبد السلام. (1979). *الاساليب الانشائية في النحو العربي*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الوراق ،ابو الحسن محمد بن عبدالله بن عباس. (1999). *علل النحو*. الرياض: مكتبة الرشيد.

يحيى ،صلاح الدين. (2015). *مقولة الوجوب بين التقعيد والاستعمال رسالة ماجستير* . بسكرة: كلية الاداب جامعة محمد خيضر.

ابن يعيش ،ابو البقاء يعيش ابن علي. (2001). *شرح المفصل الجزء الثاني*. بيروت: دار الكتب العلمية.

References

'Abbas, Nibras Jalal. (No date). *Al-Tawqid fi al-Nass al-Qur'ani*. University of Diyala College of Basic Education.

Abu al-Makarim, 'Ali. (2007). *Al-Jumlat al-Fi'liyyah*. Cairo: Mu'assasat al-Mukhtar.

Abu al-Makarim, 'Ali. (2007). *Al-Tarakib al-Isnadyyah al-Jumal (al-Dhurfiyyah - al-Wasfiyyah - al-Shartiyah)*. Cairo: Mu'assasat al-Mukhtar.

Al-Akhfash, Abu al-Hasan Sa'id ibn Mas'adah. (1990). *Meanings of the Quran Part One*. Cairo: Maktabat al-Khanji.

Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf. (1998). *Irshaf al-Gharam min Lisan al-'Arab*. Cairo: Maktabat al-Khanji.

Al-Fakhi, Abu 'Abd Allah ibn Ahmad. (1988). *Sharh al-Hudud al-Nahwiyyah*. Cairo: Dar al-Tadamun.

Al-Firdawsabadi, Abu Tahir Muhammad ibn Ya'qub. (1972). *Al-Balaghah fi Turaqim A'immat al-Nahw wa al-Lughah*. Damascus.

Al-Ghalyayini, Mustafa ibn Muhammad Salim. (1993). *Jami' al-Durus al-'Arabiyyah*. Beirut: Al-Maktabah al-'Asriyyah.

Al-Isfahani, Abu al-Faraj. (No date). *Al-Aghani Part 14*. Beirut: Dar al-Tawjih al-Lubnani.

Al-Jamal, Fahd Muhammad Dib. (2014). *Adawat al-Shart Ghayr al-Jazimah fi al-Quran al-Karim Dirasah Nahwiyyah Dala'liyyah*. Gaza: Al-Jami'ah al-Islamiyyah.

Al-Jurjani, Abu Bakr 'Abd al-Qahir ibn Muhammad. (1982). *Al-Muqtasid fi Sharh al-I'adah*. Baghdad: Wizarat al-Thaqafah wa al-I'lami.

Al-Labdi, Muhammad Samir Najib. (1985). *Mu'jam al-Mustalahat al-Nahwiyyah wa al-Sarfyyah*. Oman: Dar al-Furqan.

Al-Masdi, 'Abd al-Salam, and al-Tarabulsi, Muhammad Hadi. (1985). *Al-Shart fi al-Quran 'ala Nahj al-Lughawiyat al-Wasfiyyah*. Libya: Dar al-Arabiyyah lil-Kutub.

Al-Mubarrad, Abu al-'Abbas Muhammad ibn Yazid. (1994). *Al-Muqtadib Part Two*. Cairo: Matba'at al-Ahram al-Tijariyyah.

Al-Nu'aymi, Husam Sa'id. (1977). *Al-Nawasikh fi Kitab Sibawayh*. Baghdad: Dar al-Risalah li al-Taba'ah.

Al-Qifti, Jamal al-Din 'Ali ibn Yusuf. (1955). *Anba' al-Ruwa' 'ala Anba' al-Nuha*. Dar al-Kutub.

Al-Sam'ani, Fadl. (No date). *Ma'ani al-Nahw Part Two*. Baghdad: Maktabat Anwar Dijlah.

Al-Sarafi, Abu Sa'id al-Hasan ibn 'Abd Allah. (2008). *Sharh Kitab Sibawayh Part One*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa. (2007). *Al-Maqasid al-Shafi'ah fi Sharh al-Khilasah al-Kafiyyah Part Five*. Makkah: Jamiat Umm al-Qura.

Al-Suyuti, Abu al-Fadl 'Abd al-Rahman. (1965). *Baghaya al-Wu'ah fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuha*. Cairo: 'Isa al-Babi.

Al-Suyuti, Abu al-Fadl 'Abd al-Rahman. (1980). *Hama' al-Hawamish fi Sharh Jama' al-Jawamish Part Two*. Kuwait: Dar al-Buhuth al-'Ilmiyyah.

Al-Suyuti, Abu al-Fadl 'Abd al-Rahman. (No date). *Al-Ashbah wa al-Nazair fi al-Nahw Part One*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905

Al-Talaaq, Yahya Khalil 'Atiyah. (2006). *Al-Nawasikh wa Atharaha al-Tarkibi wa al-Dalali Dirasah fi Kitab Imal Ma Minhu al-Rahman Risalah Magister*. College of Arts, University of Mosul.

Al-Thamaniyyini, Abu al-Qasim 'Umar ibn Thabit. (2003). *Al-Fawa'id wa al-Qawa'id*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Harun, 'Abd al-Salam. (1979). *Al-Asalib al-Insha'iyyah fi al-Nahw al-'Arabi*. Cairo: Maktabat al-Khanji.

Hasan, 'Abbas Hasan. (No date). *Al-Nahw al-Wafi Part Three*. Dar al-Ma'arif.

Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat 'Abd al-Rahman ibn Muhammad. (2002). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf Part Two*. Cairo: Maktabat al-Khanji.

Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat 'Abd al-Rahman ibn Muhammad. (No date). *Asrar al-'Arabiyyah. Damascus*: Al-Majma' al-Ilmi al-'Arabi.

Ibn al-Da'iq, Abu al-Hasan 'Ali ibn Muhammad. (2016). *Sharh Jumal al-Zajjaji Part One*. Baghdad: Dar Baghdad.

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari'. (2007). *Al-Usul fi al-Nahw Part One*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Ibn al-Waraq, Abu al-Hasan Muhammad ibn 'Abd Allah ibn 'Abbas. (1999). *'Illal al-Nahw*. Riyadh: Maktabat al-Rashid.

Ibn 'Aqil, Abu Muhammad 'Abd Allah ibn 'Abd al-Rahman. (No date). *Sharh Ibn 'Aqil 'ala al-Fiyah ibn Malik*. Maktabat al-Kamil.

Ibn 'Asfur, Abu al-Hasan 'Ali ibn Mu'min. (1972). *Al-Muqrib*.

Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman. (1952). *Al-Khasa'is Part Two*. Cairo: Dar al-Kutub al-Masriyyah.

Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman. (1988). *Al-Luma' fi al-'Arabiyyah*. Oman: Majdalawi.

Ibn Malik, Abu Muhammad Muhammad ibn 'Abd Allah. (1990). *Sharh al-Tasheel Part One*. Egypt: Dar Hujr li al-Taba'ah.

Ibn Ya'ish, Abu al-Baqi' Ya'ish ibn 'Ali. (2001). *Sharh al-Mufassal Part Two*. Beirut: Dar

Mazuz, Dalila. (2011). *Al-Ahkam al-Nahwiyyah bayn al-Nuha wa 'Ulama' al-Dalalah Dirasah Tahliliyyah Naqdiyyah*. Irbid: 'Alam al-Kutub al-Hadith.

Muhammad, 'Ali Hakim Fadil. (2022). *Tark al-Wajib bayn al-Usuliyyin wa al-Nahwiyyin*. Baghdad: College of Arts, University of Baghdad.

Sibawayh, Abu Bishr 'Umar ibn 'Uthman. (2006). *Al-Kitab Part One*. Cairo: Maktabat al-Khanji.

Tawfiq, Amira 'Ali. (1971). *Al-Jumlat al-Ismiyyah 'Inda Ibn Hisham al-Ansari*. Matba'at al-Barlaman.

Yahya, Salah al-Din. (2015). *Muqawlat al-Wujub bayn al-Taqid wa al-Isti'mal Risalah Magister*. Biskra: College of Arts, University of Mohammed Khider.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.905